وكيل وزارة العدل.. اليحيى:

٣٣ ورقة عمل بالندوة ومشاركة واسعة من خارج المملكة

■ عد وكيل وزارة العدل الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى رعاية صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني لندوة القضاء والأنظمة العدلية في المملكة دليلا على حجم ومستوى اهتمام ولاة الأمر في هذه البلاد الطاهرة بالقضاء والعناية التامة بكافة شؤونه، وذلك منطلق من إيمانهم العقدي بإيجاد المحاكم الشرعية واحالة الناس إليها للفصل في الخصومات وهذا منهج سارت عليه هذه البلاد منذ توحيدها على يد الإمام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله والذي اعتنى بتنظيم أحوال الدولة ومؤسساتها ومن ذلك مرفق القضاء ومؤسساته.

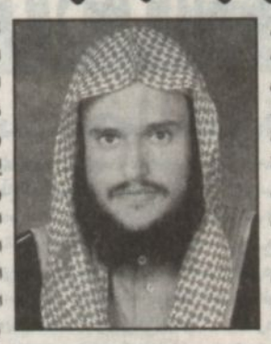
عبدالله اليحيى

وأشار اليحيى إلى ان الملك عبدالعزيز رحمه الله أعلن في عام ١٣٤٣هـ بأنه لا يجوز لأحد من الناس كائناً من كان ان ينظر في شأن أي قضية من القضايا التي قدمت للمحكمة وان الحكومة ترغب ان ترى المختصمين يختصمان أمام القضاء ليجري حكم الشرع في القضايا، ومنذ ذلك التاريخ ومسيرة القضاء تحظى بعناية تامة من هذه الدولة ورعاية سمو ولي العهد وفقه الله لهذه المناسبة الغالية علينا تعد جزءا من هذه الرعاية.

وبين فضيلته ان الندوة في مجملها تهدف إلى التعريف بمنهج القضاء في المملكة من حيث أسسه ومصادره والتعريف بالأنظمة العدلية الصادرة في المملكة وهي نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمحاماة والسجل العيني للعقار، وذلك من خلال أبرز أهم ملامحها وآثارها حتى يكون الجميع في داخل المملكة وخارجها على معرفة بنهج القضاء في المملكة وأهم ملامح الأنظمة العدلية إلى جانب أهداف تفصيلية أخرى كالقاء الضوء على أصول ومصادر القضاء في المملكة والتعريف بأساليبه وإجراءاته وتقنياته وبيان أثر الأنظمة في تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان والحد من الجريمة.

وأوضح ان الندوة حددت موضوعات من قبل لجنة تحضيرية تعنى بالشؤون العلمية للندوة قامت بدراسة الموضوعات التي لها علاقة بنهج القضاء في المملكة وملامح الأنظمة العدلية وتم إقرار ثلاثة وثلاثين موضوعاً أعدت في ثلاث وثلاثين ورقة عمل قدمت للجنة العلمية من إعداد القضاة والمختصين في داخل المملكة وخارجها فيما يخدم الهدف العام والأهداف التفصيلية للندوة ومنها مصادر الحكم القضائي في الشريعة وشمولها للوقائع المستجدة وقضاء المظالم ونظامه في المملكة العربية والسعودية والتحقيق والادعاء العام في نظام الإجراءات الجزائية وشرعية مهنة المحاماة وواجباتها ونظام المحاماة. وكذلك حقوق المترافعين وفق الشريعة الإسلامية والأنظمة العدلية وعلاقة القضاة بالأنظمة العدلية وحقوق الإنسان وعلاقة الأنظمة بالتجارة العالمية وتأهيل القضاة في المملكة، وكذلك أثر القضاء والأنظمة في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع. ولفت إلى ان الندوة ستشتمل على عدة مشاركات من خارج المملكة إلى جانب القضاة وأساتذة الجامعات والمحامين في المملكة، حيث سيشارك من خارج المملكة فضيلة مفتي عام جمهورية مصر العربية السابق الدكتور نصر فريد وفضيلة الدكتور محمد السيد عبدالرزاق الطيطبائي عميد كلية الشريعة في دولة الكويت والدكتور محمد مصطفى الزحيلي عميد كلية الشريعة في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتمنى اليحيى ان تحقق الندوة أهدافها وان تثمر بالحضور والمداخلات، حيث تمت دعوة أصحاب الفضيلة رؤساء محاكم التمييز ورؤساء محاكم مناطق المملكة للحضور والمداخلات خلال فعاليات الندوة إضافة إلى عدد من المهتمين من أصحاب الفضيلة قضاة ديوان المظالم ومن هيئة التحقيق والادعاء العام ومن المحامين وغيرهم من المهتمين بالقضاء والمختصين في هذا المجال.

د. آل الشيخ:

جلسات وأوراق عمل الندوة على موقعها على الإنترنت

■ عبر المستشار والمشرف العام على مكتب معالي وزير العدل الدكتور عبدالملك بن أحمد بن محمد آل الشيخ عن سعادة جميع منسوبي الوزارة بانعقاد ندوة «القضاء والأنظمة العدلية بالمملكة العربية السعودية، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وعده تكريماً لجميع العاملين في وزارة العدل.

د. عبدالملك آل الشيخ

وقال ان عناية المملكة واهتمامها بمرفق القضاء متأصلة منذ عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله وحتى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله الذي أولاها جل حرصه ورعايته ونلمس ذلك برعاية سمو ولي العهد للندوة بعد ان اكتمل عقد النظم القضائية الإجرائية الحديثة بما يحقق المرونة ويخدم العمل القضائي ويسهم في تطوير أساليبه ويجسد ويترجم حرص معالي وزير العدل على الرفع من مستواه وتحقيق ما يصبو إليه ولاة الأمر - حفظهم الله - والأمة من تنظيم يسهم في تسهيل الإجراءات لخدمة المواطن الكريم.

وأبان ان وزارة العدل من واقع مسؤوليتها تدرك مرحلة التطورات الشاملة وأنها مطالبة بدور أكثر فعالية في مجال إدارة القضاء يتواكب مع الزمن ولهذا سعت لتحقيق دورها الرائد وحرصت على عقد هذه الندوة انطلاقاً من استراتيجيات وأهداف عمل واضحة ومحددة تترجم إلى واقع ملموس في إطار مناخ ملائم يدعم جهودها ومبادئها المستمدة من الشريعة الإسلامية. وقال ان عقد الندوة يعتبر إحدى القنوات الرائدة للرفع من مستوى إدارة القضاء في المملكة، واستمراراً للعمل في خدمة المواطن أينما كان وفي هذا الإطار اهتمت وزارة العدل بتوظيف التقنية الحديثة والاستفادة منها قدر الإمكان في زيادة التواصل بين الوزارة والجمهور ومتابعي الندوة حيث عملت على توفير جميع المواد المتعلقة بالندوة من أوراق عمل وتوزيعها ومواعيد الجلسات واستعراض للأهداف والمشاركين على رابط الندوة في موقع الوزارة على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت (www.moj.gov.sa). واختتم آل الشيخ تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الاستفادة من محتويات الموقع الأخرى بما يتعلق بالوزارة وقطاعاتها من محاكم وكتابات عدل إلى جانب استقباله للبريد الإلكتروني للرد على الاستفسارات مؤكداً ان تحديث الموقع يتم بشكل مستمر وسيزود يومياً بكل جديد عن خدمات الوزارة وفعاليات الندوة ومشاركات الحضور إن شاء الله.

الحوتان: الأنظمة العدلية راعت كافة أفراد المجتمع

■ اكد مدير الادارة العامة للمحاماة المكلف بوزارة العدل الاستاذ عبدالرحمن بن عبدالله الحوتان ان رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني للندوة يعطي أهمية لها وللأنظمة العدلية الجديدة ويظهر مدى عناية حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لمرفق القضاء وأهله. وقال: لا مما لا شك فيه راعت تلك الأنظمة العدلية كافة أفراد المجتمع مع حماية حقوق الفرد الخاصة والعامة، ولا غرو في ذلك فإن جميع هذه الأنظمة مصدرها الرئيسي هو الشريعة الإسلامية وهي كفيلة بحفظ ومراعاة حقوق الإنسان. راجياً من الله سبحانه وتعالى أن تحقق ما تصبو اليه هذه الأنظمة من سهولة الاجراءات وسرعة الأداء مع دقة في التنفيذ.

وأوضح بهذه المناسبة عددا من الموضوعات المتعلقة بنظام المحاماة الجديد والصور التي يمنع فيها المحامي من الدفاع ضد الغير التي جاءت في النظام مفيداً انه لا يجوز للمحامي أن يترافع عن غيره في بعض الأحوال بناء على ما تضمنته الفقرة (١) من المادة (١١) والتي ورد فيها أنه على المحامي ألا يتوكل عن غيره في دعوى أو نفيها وهو يعلم أن صاحبها ظالم ومبطل، وألا يستمر فيها إذا ظهر له ذلك أثناء التقاضي. كذلك ما ورد في المواد (١٢) و(١٤) و(١٥) و(١٦) و(١٧) والتي تضمنت ألا يتعرض المحامي للأمور الشخصية الخاصة بخصم موكله أو محاميه وعليه أن يمتنع عن السب أو الاتهام بما يمس الشرف والكرامة، كذلك لا يجوز للمحامي بنفسه أو بوساطة محام آخر أن يقبل أي دعوى أو يعطي أي استشارة ضد جهة يعمل لديها أو ضد جهة انتهت علاقته بها إلا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء علاقته بها او بعد انتهاء ثلاث سنوات على انتهاء العقد لمن كان يعمل بموجب عقد.

وأضاف قائلاً: كذلك يمنع على من كان قاضياً أن يقبل الوكالة بنفسه او بوساطة محام آخر في دعوى كانت معروضة عليه، ولا يجوز أيضاً للخبير أو الموظف أو المحكم أن يقبل الوكالة في قضية سبق وأن عرضت عليه أو أبدى رأيه فيها. وللمحامي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابياً أو مشافهة مما يستلزمه الدفاع. وفيما يتعلق بمدى إمكانية أي شخص أن يتقدم بشكوى لتأديب المحامي بيّن الحوتان أنه يحق لأي شخص أن يقدم شكوى على المحامي وذلك بتقديمها إلى وزارة العدل (الإدارة العامة للمحاماة) بناء على أوراق ثبوتية تثبت مصداقية أقواله ودعواه، وبعد التحقق من الشكوى ترفع إلى المدعي العام الذي بدوره يدعي على المحامي أمام اللجنة التأديبية وذلك في حالة طلب تأديب المحامي مهنياً (أي بصفته يحمل رخصة محاماة) أما إن كان هناك دعاوى مدنية أو جنائية فتقدم إلى المحكمة المختصة.

وأفاد أن في نظام المحاماة ما يوجب تمييز المحامي عن غيره في اجراءات الترافع لدى المحاكم حيث قصر النظام الترافع أمام المحاكم الشرعية أو ديوان المظالم أو للجان المشكّلة بالأمر السامي على المحامين الحاصلين على ترخيص مزاولة مهنة المحاماة سواء من وزارة العدل أو من المحاكم الشرعية خلال المدة التي سمح بها النظام.

واستعرض ما اوضحه النظام في كيفية ترافعهم من خلال ما ورد في المادة الثامنة عشرة والتي تنص على «للمحامين المقيدين في جدول الممارسين دون غيرهم - حق الترافع عن الغير أمام المحاكم أو ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة (الأولى) من هذا النظام، واستثناء من ذلك يقبل للترافع عنْ الغير من يأتي:

- أي وكيل في قضية واحدة إلى ثلاث، فإن باشر الوكيل ثلاث قضايا عن ثلاثة أشخاص متعددين لا تقبل وكالته عن غيرهم.
- الأزواج أو الاصهار أو الأشخاص من ذوي القربى حتى الدرجة الرابعة.
- الممثل النظامي للشخص المعنوي.
- الوصي والقيم وناظر الوقف في قضايا الوصاية والقوامة ونظارة الوقف التي يقومون عليها.
- مأمور بيت المال فيما هو من اختصاصه حسب النظام والتعليمات.

وحول متى يكون المحامي غير ممارس لمهنته قال مدير الإدارة العامة للمحاماة المكلف بوزارة العدل «يكون المحامي غير ممارس في حالة حصوله على ترخيص محاماة ولكنه لا يعمل به إما لأنه تم نقله الى جدول المحامين غير الممارسين بناء على طلبه او بقرار من لجنة القيد والقبول وذلك لعدم استمرارية احدى الشروط المطلوبة فيه وفقا للمادة (٢/٢).

د. الحديثي:

استيعاب وفهم الأنظمة العدلية يقضي على السلبيات التي ترافق بعض جوانب العمل

■ عبر وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبدالله الحديثي عن سعادته واعتزازه باكتمال مظاهر التطور التشريعي في مجال القضاء بالمملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله، حيث تابع بناء منظومة الأنظمة القضائية إلى ان اكتملت الأنظمة القضائية وهي (نظام القضاء، نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، نظام المرافعات، نظام الإجراءات الجزائية، نظام المحاماة).

وعد الحديثي صدور الأنظمة العدلية (نظام المرافعات ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المحاماة) نقلة حضارية في تطور إجراءات التقاضي لاسيما وقد روعي في إعدادها الثوابت التي قامت عليها هذه البلاد مع الاستفادة من آخر ما توصل إليه فقه الإجراءات.

وأكد على أهمية صدور الأنظمة الجديدة في نجاح وتطور العمل خاصة المتعلقة بالقضاء مبرزاً الإيجابيات المتوخاة منها، مشيراً إلى ان تحديد مناهج ومسارات العمل من أهم أسباب نجاحه، والعمل المنظم يعكس وعي الجهة التي تعيشه.

والعمل القضائي - في جانبه الإجرائي - شهد مؤخراً نقلة نوعية باكتمال صدور منظومة الأنظمة القضائية.. وما يتبع ذلك من صدور اللوائح التنفيذية لهذه الأنظمة.

ورأى الشيخ الحديثي ان هذه الأنظمة العدلية إذا تم استيعابها وتفعيلها بفهم ووعي يتوافق مع مضامينها ومقاصدها فسيتم القضاء بإذن الله على السلبيات التي ترافق بعض جوانب العمل.

واختتم فضيلته تصريحه مبرزاً ما تبذله وزارة العدل من جهود في بث ونشر الوعي الذي يتطلبه تفعيل الأنظمة إلى جانب عملها على عدة محاور في التدريب والتثقيف النظامي على أمل ان نرى قريباً الآثار الإيجابية لهذه الجهود.

٥٠٪ من المشاريع التابعة للوزارة نفذت في السنوات الخمس الأخيرة

٢٤٧ مليون ريال لإنشاء مجمعات للدوائر الشرعية بوزارة العدل

■ نفذت وزارة العدل خلال الخمس السنوات الماضية ما نسبته ٥٠٪ من اجمالي المشاريع المنفذة التي قامت بها الوزارة منذ انشائها عام ١٣٩٠هـ.

وبيّن تقرير صادر من ادارة المشاريع بالوزارة اجمالي المبالغ المصروفة لإنشاء المشاريع العدلية وترميم المباني حيث بلغ (٢٤٦,٧٥١,٠٠٠) ريال وكانت الوزارة قد انشأت عدداً من المجمعات الشرعية في مختلف المناطق بالمملكة على أحدث التصاميم الهندسية المناسبة.

وأوضح التقرير ان عدد المشاريع الإنشائية الجديدة التي تم تنفيذها بلغ ٢٧ مشروعاً في حين بلغ عدد مشاريع الترميم ٢٦ مشروعاً خلال الفترة نفسها وبين التقرير ان عدد المجمعات الشرعية التي تم تشغيلها فعلياً ٨ مجمعات هي مجمع الدوائر الشرعية بالدرعية الذي افتتحه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض مطلع هذا العام ومجمع الدوائر الشرعية بضباء الذي افتتحه صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك، ومجمع الدوائر الشرعية بطبرجل الذي افتتحه أمير منطقة الجوف صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر، ومجمع الدوائر الشرعية برفحاء، ومجمع الدوائر الشرعية بالخفجي، ومجمع الدوائر الشرعية بالدرب، ومجمع الدوائر الشرعية بالمهد.

ويجري الآن بحسب التقرير تنفيذ أحد عشر مجمعاً للدوائر الشرعية بالوزارة في كل من: تيماء، وظهران الجنوب، وثادق، والسليل، وبلجرشي، ومحكمة في عروى، ومحكمة بالنعيرية، وجار طرح مجمع للدوائر الشرعية بالفاط ومجمع للدوائر الشرعية في بدمة ومجمع للدوائر الشرعية ببقعاء ومجمع للدوائر الشرعية بفرسان في منافسة عامة للمقاولين. ويتوقع ان يتم الانتهاء من هذه المشاريع خلال عامين إن شاء الله تعالى.

وقد روعي عند تصميم هذه المشاريع الجودة والطراز المعماري الحديث وفق ما تتطلبه الأنظمة العدلية والأنظمة الهندسية الحديثة. وتشمل هذه المجمعات مبنى للمحكمة الشرعية وكتابة العدل مع تخصيص أماكن مناسبة لانتظار الرجال وأخرى للنساء والخدمات المساندة.

انشأته وزارة العدل لخدمة المراجعين

قسم الخدمات المعلوماتية يساهم في رفع مستوى الوعي العدلي للمراجع

■ صدرت موافقة معالي وزير العدل د. عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ على انشاء قسم بالادارة العامة للعلاقات العامة والاعلام بالوزارة تحت مسمى قسم الخدمات المعلوماتية وذلك في عام ١٤٢٢هـ ليتولى ادارة شؤون الخدمات المعلوماتية للوزارة عبر الاجهزة الالكترونية وليتولى الاشراف على كل من:

- موقع الوزارة على الشبكة الالكترونية الدولية (الانترنت)، وهاتف تقديم الخدمات للمراجعين للدوائر الشرعية وتقديم الخدمات للباحثين والمراجعين عن بعد وليكون الموقع منبراً لنشر الدين الاسلامي والشريعة الاسلامية، وتحقيق متطلبات المواطن وانجاز اعماله بيسر وسهولة، اطلاع العالم اليوم على المنهج القضائي الصحيح في المملكة، ويتيح للمواطن الاطلاع على الاجراءات والنظم التي تتبعها الدوائر الشرعية وديوان الوزارة تسهيلاً عليهم من مشقة الذهاب لتلك الدوائر.

(وحدات القسم):

ويتكون القسم من الوحدة الاولى: وتشرف على موقع الوزارة عبر الشبكة العالمية الالكترونية (الانترنت) وكافة الخدمات الالكترونية المستقبلية المقدمة للمراجعين، والوحدة الثانية: وتشرف على خدمة هاتف المعلومات ووسائل الاتصال الاخرى المستقبلية لخدمة المراجع.

ويأتي انشاء هذا القسم من واقع اهتمام معالي وزير العدل وتوجيهاته لكافة قطاعات الوزارة بضرورة الاستفادة من التقنية الحديثة في خدمة المراجعين والباحثين، واشراك المراجع في استخدامات التقنية الموفرة من قبل الوزارة للعمل على تقليل مراجعاته والعمل على رفع مستوى الوعي العدلي لديه حول ماتقدمه الوزارة من خدمات له سواء كان مواطناً ام مقيماً وبذل المستطاع لضمان راحتهم وانهاء معاملاتهم بكل يسر وسهولة، ويتكون من عشرة ابواب بالاضافة الى الصفحة الرئيسية والبريد الالكتروني وضع الموقع على العنوان التالي:

(WWW.MOJ.GOV.SA).

هاتف المعلومات:

رأت وزارة العدل ادخال خدمة جديدة من خلال تخصيص رقم هاتفي مجاني يتيح للمراجع الاتصال به لمعرفة مايرغب من معلومات عن اختصاصات الوزارة والدوائر المرتبطة بها ومعرفة الاجراء والشروط والاوراق الثبوتية المطلوب احضارها قبل المراجعة للمحكمة او كتابة العدل او ديوان الوزارة حيث تم تخصيص اربعة خطوط هاتفية تم ربطها برقم مجاني موحد هو (٨٠٠١٢٤٤٤١٢) يمكن الاتصال عليه من كافة مناطق المملكة وخارجها باضافة صفر الرمز الدولي للمملكة (٠٠٩٦٦).

وتتيح المعلومات المسجلة التعرف على كامل الخدمات التي تقدمها المحاكم وكتابات العدل وديوان الوزارة مصحوبة بمعلومات عن الاجراءات والاوراق المستندات المطلوبة على النحو التالي:

اولاً.. المحاكم وتشمل خدماتها

خدمة المرافعات او خدمة التوثيق في المحاكم العامة، وخدمة المحاكم المستعجلة، وخدمة محكمة الضمان والانكحة.

ثانياً.. كتابات العدل وهي

كتابات العدل الاولى، وكتابات العدل الثانية.

ثالثاً.. ديوان الوزارة ويقدم خدمات التوثيق والتصديق، ومتابعة سير المعلومات داخل الوزارة، وابداء المقترحات والآراء، ومعلومات عن مجلة العدل، ومعلومات عن ادارة المحاماة. موقع الوزارة على الانترنت انشأته الوزارة في اطار حرصها على زيادة التواصل بين الوزارة والجمهور المتعامل معها.